

## جهد نوفل\*

### تركيا: نحو تشكيل سياسي جديد\*\*

دفعت الصدمة التي هزّت الحياة السياسية الداخلية التركية، والتي أطلقت شرارتها حملة الاعتقالات التي قام بها القضاء التركي في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ في أوساط الحزب الحاكم، حزب العدالة والتنمية، جميع المحللين والصحافيين المراقبين عن كُتب للسياسة التركية إلى التساؤل: هل باتت أيام رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان معدودة؟ هذا السؤال ما لبث أن وُضع جانباً بعد أن فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية التي جرت في نهاية آذار / مارس الماضي بنسبة تجاوزت ٤٥٪ في مقابل ٢٨٪ لمنافسه حزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي أعطاه دفعاً قوياً للفوز في الانتخابات الرئاسية في آب / أغسطس ٢٠١٤، علماً بأن حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة في سنة ٢٠٠٢ وضع نهاية للاضطراب السياسي الداخلي خلال التسعينيات، إلاّ إنه غارق الآن في دوامة سياسية لا يمكن التنبؤ بتداعياتها.

والاضطرابات السياسية المزمّنة.

#### استقرار وإغلاق المشهد السياسي

شكّلت فضائح الفساد التي دقّت

القرون الماضية ظهر الشعار  
خلال الشهر الخاص بالسياسة

الخارجية للإمبراطورية العثمانية:  
"عند العثمانيين، لا تنتهي اللعبة أبداً"  
(Osmanlı'da oyun bitmez)، ويبدو أن

هذا ينطبق أيضاً على السياسة الداخلية  
التركية. فقد جاء حزب العدالة والتنمية،

حزب رجب طيب أردوغان، إلى السلطة  
في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢ وكان  
الأمر بمثابة "زلزال سياسي"، وهكذا ولج

الحزب المشهد السياسي التركي في ظل  
الركود الاقتصادي (أزمة سنة ٢٠٠٠)،

\* محاضر في جامعة القديس يوسف، كلية  
الأداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ - العلاقات  
الدولية.

\*\* مقالة خاصة بالمجلة بعنوان *Vers une fin  
politique de Recep Tayyip Erdoğan?*  
ترجمة: ريم دبيات.

فالتحوّل الديمقراطي في السياسة الداخلية يفترض الدخول في صراع مع دعامتين أساسيتين من دعائم المؤسسة الكمالية، هما الجيش والقضاء. فإقصاء الجيش التركي الذي يتدخل بانتظام في الشؤون السياسية، هو هدف جدير جداً بالثناء، حتى لو كان مجرد صراع على السلطة وتصفية للحسابات. ويجب التذكير في هذا السياق بأن الانقلاب العسكري في سنة ١٩٦٠ قضى على الحزب الديمقراطي (ذي التوجه الإسلامي) بزعامة عدنان مندريس (الذي أُعدم شنقاً)، وأن انقلاب ١٩٩٧ (انقلاب "ما بعد الحداثة") أطاح بنجم الدين أربكان، وهو "أبو الإسلام السياسي التركي". وكانت المواجهة مع القضاء قد بدأت في سنة ٢٠٠٨ عندما ألغت المحكمة الدستورية تعديلات دستورية تجيز ارتداء الحجاب داخل حرم الجامعات التركية (حزيران / يونيو)، بيد أنها رفضت طلباً يدعو إلى حلّ حزب العدالة والتنمية باسم العلمانية (تموز / يوليو). لكن هذا الحزب تمكّن لاحقاً من إعادة تشكيل المحكمة الدستورية وتغيير طريقة تعيين القضاة، وإيصال قضاة مقربين منه، إليها. بمجرد إغلاق النظام القضائي، أصبح في إمكان حزب العدالة والتنمية مهاجمة المؤسسة العسكرية. وقد وقعت قبل ذلك، في سنة ٢٠٠٧، الحادثة الأولى التي أضعفت الجيش، أو على الأقل أشارت إلى أن قدرته على إلحاق الضرر ضعفت، وكان ذلك عندما رفض قبول ما أقرّه البرلمان حينها بشأن ترشيح عبد الله غول - وهو شخصية بارزة في حزب العدالة والتنمية - لرئاسة الجمهورية. فكان هذا الحدث بداية المواجهات بين المؤسسة العسكرية وبين حزب العدالة والتنمية، والتي أفضت إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وكان فوز

المسار الأخير في نعش الأحزاب السياسية التقليدية ليمين الوسط (حزب الوطن الأم / ANAP، وحزب الطريق القويم / DYP)، السمة المميزة للتسعينيات التي تشكّلت فيها حكومتان ائتلافيتان (في سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٩) أحدثتا انسداداً منهجياً في السياسة الداخلية. وكانت الفرصة متاحة أمام حزب العدالة والتنمية لتفادي هذا المسار، لكن الحزب الذي يعرّف نفسه بأنه "ديمقراطي محافظ"، قدّم أيضاً كثيراً من الوعود بالإصلاحات الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي. وقد رحّب قسم كبير من الشعب بتوليّه السلطة، وخصوصاً جميع أولئك الراغبين في القطيعة مع "العلمانية الكمالية" التي يجدونها استبدادية لأنها فرضت من فوق باسم المصلحة العليا للدولة. واطمأن المشككون، نوعاً ما، إلى خطاب هذا الحزب الإسلامي الذي أكد أنه لن يحكم باسم الدين. كما أن الانتعاش الاقتصادي<sup>٢</sup>، والإصلاحات الديمقراطية المبشّرة الأولى (مثل إلغاء عقوبة الإعدام في سنة ٢٠٠٢، وتغيير طريقة التصويت المتبعة لانتخاب رئيس الجمهورية، إذ أصبح يُنتخب بالاقتراع العام عوضاً عن التصويت داخل البرلمان) أكّداً أن في الحكم حزب راغب فعلاً في إحداث التغيير. عزّزت عدة عوامل مكانة حزب العدالة والتنمية: اقتصاد مستدام، وعدم إعطاء الأولوية للتدين (الأمر المطمئن للنخبة الكمالية)، فضلاً عن سياسة خارجية ديناميكية؛ كما أنها مكّنته من توطيد الاستقرار السياسي طوال عشرة أعوام، وتحقيق قطيعة جليّة مع التسعينيات، وكذلك مع أربعين عاماً من الحياة السياسية التركية، شهدت ثلاثة انقلابات عسكرية (١٩٦٠؛ ١٩٧١؛ ١٩٨٠). لكن هذا لا يعني أن الأمور كانت سهلة،

حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بمثابة استفتاء أقرّ بشرعيته، ومثّل صفقة للجيش وشكّل أولى هزائمه، لتأتي بعد ذلك قضيتا إيرغينكون (لم تنته بعد)، وباليزر أو المطرقة (انتهت أواخر سنة ٢٠١٢) اللتان حوكم فيهما عسكريون بتهمة محاولة الانقلاب العسكري والقيام بأعمال من شأنها زعزعة استقرار الحكومة، وصدرت أحكام بالسجن على مئات الأشخاص (بينهم جنرالات في الجيش وأشخاص آخرون متهمون بالتآمر)، وبهذا تمت الإطاحة بقيادة الجيش. واستمر هذا الميل إلى الحرب المفتوحة مع الجيش وصولاً إلى سنة ٢٠١٣، إذ تمّ في ١٣ شباط / فبراير اعتقال الجنرالات المشتركين في انقلاب "ما بعد الحداثة" الذي وقع في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧.

كانت السلطة مطلقة لحزب العدالة والتنمية خلال الأعوام العشرة الأولى من حكمه، فقد احتكر الساحة السياسية (حزب الشعب الجمهوري هو الحزب الحقيقي الوحيد المعارض، لكنه لا يشكل بديلاً فعلياً)، وقام بتطويع خصميه السياسيين (الجيش والقضاء) محققاً استقراراً نسبياً. لكن هذه السلطة المطلقة، والاستقرار، والمستقبل السياسي لحزب العدالة والتنمية، أصبحت اليوم عقب وصول أردوغان إلى رئاسة الدولة مثاراً للتساؤل جدياً.

### التباعد بين "العدالة والتنمية"

#### وغولين

على الرغم من النقص الواضح في المعلومات المتعلقة بفتح الله غولين، فإننا نعرف أن لهذا الداعية الصوفي شبكة اجتماعية ودينية واسعة جداً داخل تركيا وخارجها. ونظراً إلى حضوره سابقاً داخل القضاء والشرطة وكذلك في الأوساط

ونظراً إلى الارتباط الدائم بين السياسات الداخلية والخارجية، فإن الاختلاف بشأن إدارة بعض الملفات (ليبيا؛ سورية؛ مصر)، أو تصدّع العلاقات التركية - الإسرائيلية في سنة ٢٠١٠، أو جمود مفاوضات السلام فيما يتعلق بقبرص وعملية التطبيع مع أرمينيا، ستؤثر سلباً في صورة حزب العدالة والتنمية. وهذه الملفات في السياسة الخارجية، مترافقة مع استحالة إيجاد تسوية بشأن

السياسية الداخلية التي لا تكون جماعة غولين فيها مجرد حليف لحزب العدالة والتنمية. وبعد ذلك في سنة ٢٠١٢ حاولت الجماعة النيل من حقان فيدان رئيس جهاز الاستخبارات التركية،<sup>٦</sup> وهو الهيئة الحكومية التي تعذر على الجماعة التغلغل فيها. كما أن الجماعة لا تتفق مع الحكومة بشأن إدارة الملف الكردي، وعملية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، والعلاقات مع إسرائيل (استنكرت الجماعة إرسال أسطول مافي مرمرة في سنة ٢٠١٠، وشددت على ضرورة استمرار العلاقات الممتازة مع إسرائيل)، وبشأن المواقف التركية إزاء ليبيا وسورية ومصر.

وليس من قبيل المصادفة أن حكومة حزب العدالة والتنمية حاولت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ أن تمرر عبر البرلمان قانوناً لتقديم موعد الانتخابات البلدية التي كان قد تقرر إجراؤها في آذار / مارس ٢٠١٤، إلى تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣.<sup>٧</sup> فنظراً إلى الفترة القصيرة التي تفصل الانتخابات البلدية عن الانتخابات الرئاسية في صيف سنة ٢٠١٤، ارتأى رئيس الحكومة أن تقديم موعد الاستحقاق الأول سيعطيه الفرصة، في حال الإخفاق أو الفوز الضعيف، لإعادة حساباته السياسية فيما يخص الاستحقاق الرئاسي. وما أثار القلق هو أن هذا القانون لم يمر لأنه لم يحصل على النصاب الكافي المطلوب وهو ثلثا النواب.

وشكّل قرار الحكومة التركية في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي إغلاق المدارس التحضيرية الخاصة التي تُعدّ لامتحانات القبول في الجامعات ( لدى غولين ٤٠٠٠ مدرسة تحضيرية تقريباً في تركيا تشكل مصدراً مالياً معتبراً)،<sup>٨</sup> بداية التباعد الذي تحوّل إلى نزاع مفتوح مع الجماعة.

السياسية، فإنه شكّل دعماً كبيراً لحزب العدالة والتنمية وساعده في الوصول إلى السلطة. ويجب أن نذكر هنا بأن غولين يعيش في المنفى في الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٩٩، وأن حزب العدالة والتنمية تلقى الدعم من جماعات الضغط الأميركية للمحافظين الجدد.<sup>٩</sup> لكن الاثنين، أردوغان وغولين، لا ينتميان إلى التيار الإسلامي نفسه، فرئيس الحكومة التركية هو الابن الروحي لأربكان وينتمي إلى التيار السياسي ميلي غوروش (الرؤية الوطنية)، بينما ينتمي غولين إلى التيار المدني لرجل الدين الكردي سعيد النورسي (١٨٨٧ - ١٩٦٠). وتدعو الحركة النورسية إلى التصوف وإلى عدم التدخل في السياسة.<sup>١٠</sup> ومع أن هذين التيارين "الإسلاميين" لا يتشاركان تماماً الفلسفة السياسية والاجتماعية نفسها، إلا إن لديهما قاسمين مشتركين: إنهما ليبراليان جداً فيما يخص الاقتصاد، ومحافظان على الصعيد الاجتماعي. "الجماعة الجديدة والحزب الحاكم يبدوان مكتملين لبعضهما البعض، فالأولى تمتلك السلطة الروحية، والثاني يمتلك السلطة السياسية."<sup>١١</sup> وعندما حاول الجيش في سنة ٢٠٠٧ زعزعة استقرار حكومة حزب العدالة والتنمية شكّل الطرفان تحالفاً غير رسمي مكّن الحزب من خوض المعركة مع الجيش.<sup>١٢</sup>

ويتجلى التباعد بين الطرفين على مستويين، فداخلياً تأخذ الحركة الغولية على حزب العدالة والتنمية خطابه الإسلامي والأخلاقي الفاقع، بينما يتبنى غولين طريق الإقناع للحض على الإسلام المحافظ. وهكذا، فإن الاعتقالات التي جرت في إطار القضية ضد العسكريين، وطاولت صحافيين منتقدين لجماعة غولين، فضحت قصوراً ديمقراطياً جلياً في تركيا، وكشفت تعقيدات اللعبة

في إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين،<sup>١٣</sup> على الرغم من اكتساب الأخير نوعاً من الاستقلالية منذ عامين. ويجدر التذكير هنا، بأن المدعي العام زكريا أوز هو نفسه الذي تم تكليفه بقضية إيرغينيكون،<sup>١٤</sup> مع أنه قريب من جماعة غولين.

في الوقت ذاته، ولعلها من مفارقات السياسة الداخلية التركية، أكد وزير العدل السابق بكير بوزداغ، في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، أنه ربما يقدم على خطوة لمراجعة قرارات بعض المحاكمات التي أدت إلى الإدانة الظالمة لعسكريين (المحاكمات الكبرى ضد الجيش مثل إيرغينيكون وباليزون)، مستحضراً مناورات تقوم بها مجموعة متسللة إلى داخل السلك القضائي (جماعة غولين).<sup>١٥</sup> وكان السؤال: هل يغيّر حزب العدالة والتنمية تحالفاته مرة أخرى فيتقارب مع عدو الأمس، وفق تسوية ما، كي يعيد إلى معسكره حليفاً ربما تكون مساهمته مهمة في مواجهة القضاء والشرطة؟ وإذا اعتبرنا أن هذا التصريح السابق لأوانه يجب أن يؤخذ بحذر، فإن فائدته أنه يذكرنا بكل جدارة بأن محاور التحالفات في هذه اللعبة السياسية الداخلية متوازنة وتتقاطع، وهي في حركة دائمة. بعد ذلك أصدرت الحكومة قانوناً مثيراً للجدل توسّع بموجبه صلاحيات جهاز الاستخبارات التركية (٢٣ شباط / فبراير) قبل أن تتراجع وتقوم بتأجيله. وأصدرت كذلك قانوناً آخر يقيّد حرية استخدام الإنترنت (٢٥ شباط / فبراير).<sup>١٦</sup> فهذا القانون يجيز لإدارة الاتصالات حجب أي موقع في الإنترنت يتضمن محتوى مريباً خلال أربع ساعات من إنشائه من دون القيام بأي إجراء قضائي مسبق.

## تصدّع المعسكر الإسلامي

أطلق القضاء التركي في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ عملية أمنية كبيرة داخل أوساط حزب العدالة والتنمية، تم بموجبها توقيف أبناء عدة وزراء بتهم الفساد (قدّم هؤلاء الوزراء استقالاتهم لاحقاً)، الأمر الذي يدل على نزاع مفتوح (مع تغطية إعلامية واسعة)، ذلك بأنها المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس الحكومة على الملأ أن مؤامرة كبيرة تحاك ضده من جانب غولين، داعياً الأخير إلى التوقف عن التدخل في الحياة السياسية التركية.<sup>١٧</sup> ومثلما أظهرت أحداث غيزي بارك، فإن الاستقطاب التقليدي كماليون / حزب العدالة والتنمية لم يعد له معنى، كما أن المعسكر الإسلامي أردوغان / غولين تصدّع وحلّ مكانه تشكيل سياسي جديد. ونظراً إلى الهزات الكثيرة التي تتعرض لها حالياً السياسة التركية، فإنه يبدو من المبكر التكهن بملامح هذا التشكيل ونقاط ارتكازه.

الأمر المؤكد، في المقابل، هو أن حزب العدالة والتنمية يحاول سريعاً استعادة السيطرة على الوضع في ظل شعوره بالخطر المحقق به. وكما يحتفظ بالسلطة ويكبح الانشقاقات والمعارضة الداخلية، فإنه يقوم بسلسلة من الإصلاحات ذات الدلالة في دولة ما زالت تعاني قصوراً في الفصل بين السلطات، وفي حرية التعبير.

ورداً على حملة الاعتقالات التي اعتبرها الحزب الحاكم جائرة وعدّ نفسه ضحية لها، فإنه لجأ إلى إقالة نحو مئة من رجال الشرطة والقضاة (ونقل آخرين)، معتبراً أن القضاء والشرطة مخترقان من قبل حركة غولين. وفي خطوة لاحقة شرع هذا الحزب

والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود أي حزب سياسي تركي يمكن أن يشكل بديلاً حقيقياً من الحزب الإسلامي الحاكم. فعلى الرغم من أن حزب الشعب الجمهوري يتولى مهمة المعارض المنهجي لسياسة الحكومة التركية، فإنه لا يمتلك في المقابل برنامجاً حقيقياً، ولا يمثل ثقلاً مهماً في البرلمان (٢٥٪ من المقاعد). وقد تمخّضت الانتخابات البلدية والرئاسية الأخيرة عن فوز حزب العدالة والتنمية، وكانت بمثابة تصويت على الثقة، في الوقت الذي يتبين من السلوك العام للناخبين أنهم تعاملوا مع موضوعات الفساد التي أثارها غولين بصفتها محاولات لزعزعة الاستقرار، وتندرج ضمن إطار النزاع على السلطة، الأمر الذي فتح المجال أمام رئيس الحكومة التركية للفوز في الانتخابات الرئاسية في الصيف الماضي.

لكن في جميع الأحوال، فإن الفوز في الانتخابات لن يحلّ مشكلة حزب العدالة والتنمية (الذي لا يزال راسخاً بقوة). فالاضطراب السياسي الحالي يُنذر بفترة طويلة من التوتر والاستقطاب في الحياة السياسية التركية، وإذا كان الحزب قد أقدم للتو على إصلاحات قضائية وأمنية، فإنه سبق أن أجرى، اعتباراً من سنة ٢٠٠٧، إصلاحات على الصعيد التربوي الذي كان يعتبره محتكراً من الكمالية. كما أن انتخاب عبدالله غول ثم رجب طيب أردوغان رئيساً للجمهورية "دمج" السلطتين التشريعية والتنفيذية (الرئيس أحمد نجدت سيزر الذي كان قبله، كان كمالياً)، الأمر الذي سمح لحزب العدالة والتنمية بالمضي، ومن دون معارضة فعلية، في عملية إعادة هيكلة المؤسسات. وبما أن الرئيس هو الذي يسمّى أعضاء مجلس التعليم العالي، فقد

ويشي تزامن هذه القرارات الثلاثة بارتباك الحزب الذي سعى، وظهره إلى الحائط، لإعادة تموضعه سريعاً قبل الانتخابات البلدية التي جرت في نهاية آذار / مارس الماضي. وموافقة الرئيس السابق عبد الله غول على القوانين الثلاثة، لكن مع بعض التحفظات،<sup>١٧</sup> أمر له دلالاته القوية، ويشير إلى التباينات الموجودة ضمن صفوف الحزب الحاكم الذي يُظهر أكثر فأكثر عدم قدرته على التحدث بصوت واحد.

إن الحرب المفتوحة بين أردوغان وغولين تتواصل بلا هوادة. ففي ٢٤ شباط / فبراير ٢٠١٤ قامت الشرطة بتسريب تسجيل لمكالمة هاتفية بين رئيس الحكومة وأحد أبنائه (وكانت تتعلق بإخفاء أموال)، وبعدها بأربعة أيام أقر البرلمان إغلاق المدارس التحضيرية الخاصة.<sup>١٨</sup> أن تكون تلك المكالمة الهاتفية مؤامرة ضد أردوغان (كما يؤكد هو)،<sup>١٩</sup> أو لا تكون، ليس أمراً مهماً بحد ذاته، فالأمر في جميع الأحوال يشوّه صورة الحزب الحاكم. لكن هذا الوضع السياسي المعقد يُخبرنا أن هيمنة حزب العدالة والتنمية، ربما لن تكون سوى مرحلة استثنائية في تاريخ تركيا الحديثة.<sup>٢٠</sup> فإذا كان البعض يؤكد أن الكمالية لم تكن سوى مرحلة استثنائية في تاريخ تركيا الحديثة، فكيف لا نرى في عهد حزب العدالة والتنمية استثناء أيضاً، عندما يبدو جلياً أننا أمام معضلة تركيا المزمّنة، وهي عدم الاستقرار الداخلي؟

### مستقبل حزب العدالة والتنمية

على أي حال، سيكون من السابق لأوانه التكهّن في الوقت الحاضر بشأن المستقبل السياسي لحزب العدالة والتنمية،

كانت على أشدها في الوقت الراهن، تسببت أيضاً بالقطيعة بين حزب العدالة والتنمية، وبين مكونات أساسية في المجتمع. فمع نجاحاته الانتخابية دخل الحزب منطقة شائكة نتيجة تغييب الحلول الوسط، وعدم الأخذ بعين الاعتبار قطاعات من المجتمع المدني (ويلقي اللوم في ذلك على الإدارات السياسية السابقة)، وجزء التشابكات السياسية الداخلية الحالية وتشعباتها الكثيرة، واستراتيجيات التحالف المتغيرة، وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي،<sup>٢٤</sup> وهي أمور كلها تدفع إلى التفكير في أن وقت التسويات حان بالنسبة إلى الحزب الحاكم. لكن في الوقت عينه، فإن التراجع بالنسبة إلى آلة اندفعت بعيداً إلى الأمام، ربما يُفسَّر على أنه إشارة ضعف، ويشكّل ضربة لم يسبق لها مثيل للحزب التركي الذي كان الأطول عمراً في السلطة. ■

قام الحزب بتعيين أشخاص فيه مقربين منه سوسولوجياً. وطبعاً تكرر الأمر بالنسبة إلى رؤساء الجامعات الذين يعيّنهم رئيس الجمهورية.<sup>٢٥</sup> كما قامت الحكومة بإقرار قانون لزيادة الحصص الدينية في المدارس. إن إعادة هندسة المجال التربوي لم تسفر عن توتر العلاقات مع الأوساط العلمانية وبعض الجامعات فحسب، بل أدت أيضاً إلى احتكاكات بين حزب العدالة والتنمية وجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (توسباد)<sup>٢٦</sup> النافذة. وكانت الحكومة تدرس مشروع قانون لإعادة هيكلة المعهد التركي للفنون (توساك). ووفقاً لبعض الفنانين فإن هذا القانون سيؤدي إلى إغلاق نحو خمسين معهداً فنياً عاماً.<sup>٢٣</sup>

والحصيلة أن هذه التغييرات على جميع الصعد في الحياة السياسية التركية، وإن

## المصادر

- ١ Cengiz Candar, "Afterword: Turkey's 2002 Elections: A Political Earthquake and its Aftermath", in *The United States and Turkey: Allies in Need*, edited by Morton Abramowitz (New York: The Century Foundation, 2003), pp. 251-256.
- ٢ معدل النمو ٩٪ في سنة ٢٠٠٤؛ ٨٪ في سنة ٢٠٠٥؛ ٧٪ في سنة ٢٠٠٦. ولمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى صفحة البنك الدولي في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://databank.banquemondiale.org/data/views/reports/tableview.aspx>
- ٣ Jean Marcou, "Définir la contestation en Turquie, la fin de l'opposition islamiste / laïque?" *Ovipot* (20 Juin 2013), <http://ovipot.hypotheses.org/9034>
- ٤ يُستخدم مصطلح الجماعة (Cemaat) عند الحديث عن جمعية غولين.

- Tancrède Jossierain, *La nouvelle puissance turque: L'adieu à Mustafa Kemal Atatürk* ٥  
(Paris: Editions Ellipses, 2010), pp. 46-60.
- ٦ مرجع ممتاز للاطلاع على الجذور الأيديولوجية لحركة غولين:
- Louis-Marie Bureau, *La pensée de Fethullah Gülen: Aux sources de l'islamisme modéré*  
(Paris: Editions L'Harmattan, 2012), p. 138.
- Ariane Bonzon, "Qu'est-ce que la néo-confrérie Gülen: Etat dans l'Etat turc, et  
épine dans le pied d'Erdoğan?", *Turquie Européenne* (31 Décembre 2013), [http://  
turquieeuropeenne.eu/5607-Qu-est-ce-que-la-neo-confrerie-Gulen-Etat-dans-l-  
Etat-turc-et-epine.html](http://turquieeuropeenne.eu/5607-Qu-est-ce-que-la-neo-confrerie-Gulen-Etat-dans-l-Etat-turc-et-epine.html)
- Ibid. ٨
- Jean Marcou, "L'affaire du MIT et les évolutions en cours du système politique  
turc", *Ovipot* (24 Février 2012), <http://ovipot.hypotheses.org/7036>
- "AKP May Have to Cancel Early Local Election Plan", *Hürriyet Daily News* (27 ١٠  
October 2012),  
[http://www.hurriyetdailynews.com/akp-may-have-to-cancel-early-local-election-  
plan.aspx?pageID=238&nID=33368&NewsCatID=338](http://www.hurriyetdailynews.com/akp-may-have-to-cancel-early-local-election-plan.aspx?pageID=238&nID=33368&NewsCatID=338)
- Jean Marcou, "Le projet gouvernemental de suppression des dersane ébranle la vie ١١  
politique turque", *Ovipot* (26 Novembre 2013), <http://ovipot.hypotheses.org/9593>
- "Turkish PM Calls on Gülen to Stop Interfering in Country", *Hürriyet Daily News* ١٢  
(2 mars 2014),  
[http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-pm-calls-on-gulen-to-stop-interfering-  
with-the-country-.aspx?pageID=238&nid=63112&NewsCatID=338](http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-pm-calls-on-gulen-to-stop-interfering-with-the-country-.aspx?pageID=238&nid=63112&NewsCatID=338)
- Jean Marcou, "Le gouvernement réforme un organe-clé du pouvoir judiciaire: le ١٣  
HSYK", *Ovipot* (17 Février 2014), <http://ovipot.hypotheses.org/9893>
- Jean Marcou, "Le gouvernement turc atteint par des affaires de corruption de ١٤  
grande ampleur", *Ovipot* (18 Décembre 2013), <http://ovipot.hypotheses.org/9624>
- Jean Marcou, "Crise en Turquie: l'armée entre en lice", *Ovipot* (3 Janvier 2014), ١٥  
<http://ovipot.hypotheses.org/9765>
- "Turkish Parliament Amends Internet Bill After Gül's Last-Minute Intervention", ١٦  
*Hürriyet Daily News* (26 February 2014),  
[http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-parliament-amends-internet-bill-after-  
guls-last-minute-intervention.aspx?pageID=238&nid=62949&NewsCatID=338](http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-parliament-amends-internet-bill-after-guls-last-minute-intervention.aspx?pageID=238&nid=62949&NewsCatID=338)
- "President Gül Approves Disputed Bill Increasing Gov't Grip Over Judiciary", ١٧  
*Hürriyet Daily News* (26 February 2014).  
[http://www.hurriyetdailynews.com/president-gul-approves-disputed-bill-increasing-  
govt-grip-over-judiciary.aspx?pageID=238&nid=62946&NewsCatID=338](http://www.hurriyetdailynews.com/president-gul-approves-disputed-bill-increasing-govt-grip-over-judiciary.aspx?pageID=238&nid=62946&NewsCatID=338)



- “Turquie: le Parlement vote la fermeture d’écoles privées”, *Libération* (1er Mars ١٨ 2014), [http://www.liberation.fr/monde/2014/03/01/turquie-le-parlement-vote-la-fermeture-d-ecoles-privées-revers-pour-un-adversaire-d-erdogan\\_983829?xtor=rss-450](http://www.liberation.fr/monde/2014/03/01/turquie-le-parlement-vote-la-fermeture-d-ecoles-privées-revers-pour-un-adversaire-d-erdogan_983829?xtor=rss-450)
- “Turkish PM Accuses ‘Robot Lobby’ of Conducting Plot Against the Gov’t”, *Hürriyet Daily News* (25 February 2014), <http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-pm-accuses-robot-lobby-of-conducting-plot-against-the-govt.aspx?pageID=238&nid=62928&NewsCatID=338>
- Aymeric Chauprade, “Le kéralisme, parenthèse de l’histoire turque”, *Realpolitik Tv* (8 Février 2011), <http://www.realpolitik.tv/2011/02/le-kemalisme-parenthese-de-l%E2%80%99histoire-turque/>  
Jossierain, op. cit., pp. 158-164. ٢١
- Jean Marcou, “Nouvelle passe d’armes entre le gouvernement et la TÜSIAD”, *Ovipot* (5 mars 2012), <http://ovipot.hypotheses.org/7109>
- “Controversial Arts Draft Law Comes to Table”, *Hürriyet Daily News* (4 March ٢٣ 2014), <http://www.hurriyetdailynews.com/controversial-arts-draft-law-comes-to-table.aspx?pageID=238&nid=63190&NewsCatID=341>
- “Turkish Unemployment Nears Double-Digit Levels”, *Hürriyet Daily News* (17 February 2014), <http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-unemployment-nears-double-digit-levels-.aspx?pageID=238&nid=62573&NewsCatID=347> ; “Turkish February Inflation Hits Six-Month High on Annual Basis”, *Hürriyet Daily News* (3 March 2014), <http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-february-inflation-hits-six-month-high-on-annual-basis.aspx?pageID=238&nid=63134&NewsCatID=344>